عنيف على المستوطنات الشمالية في فلسطين المحتلة. ثم جرى الاتفاق على وقف القصف المتبادل عبر الحدود اللبنانية. وطرحت الادارة الاميركية مشروعها لتسوية الوضع في لبنان. وتوالت الزيارات على واشنطن. وعلى أثرها أعلنت السعودية عن مبادرتها بشخص ولي العهد، الأمير فهد، كما أعلنت واشنطن عن «التعاون الاستراتيجي» مع اسرائيل، ولأمد طويل.

وقبلت اسرائيل البند الثامن من المبادرة السعودية فحسب، وهو الداعي إلى الاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام، وبذلك تكون التقطت أهم ما ورد في تلك المبادرة، لأن ما عداه هو تلخيص لقرارات دولية وعربية مختلفة، كانت اسرائيل قد رفضتها سابقاً، وبتأييد من الولايات المتحدة. ومقابل هذا التطور في موقف السعودية، فتحت اسرائيل، وأعوانها في اميركا، النار على صفقة طائرات الاستطلاع (أواكس)، التي كانت الادارة الاميركية تنوي بيعها إلى السعودية. وكانت حجة اسرائيل، في موقفها هذا، أن الصفقة تعرض أمن اسرائيل إلى الخطر، ولم تقبل بكل التطمينات الاميركية القائلة بأن هذه الطائرات لن تستعمل ضد اسرائيل، وان من شأنها تعزيز «أمن الخليج»، الذي من أجله يقام التشكيل السياسي ــ العسكري في الشرق الأوسط، بقيادة الولايات المتحدة وانخراط عدد من دول المنطقة فيه، بمن فيها السعودية واسرائيل. وذهب بيغن إلى واشنطن، وانتزع الاعلان الصريح عن «التعاون الاستراتيجي»، ولكنه أصر على موقفه المعارض لتزويد السعودية بتلك الطائرات، رغم كل الضمانات التي قدمتها له إدارة ريغان. أما مؤيدو موقف اسرائيل في الكونغرس، وهم الأكثرية في مجلسي النواب والشيوخ، فقد بنوا معارضتهم على عدم استقرار النظام السعودي، مما قد يؤدي إلى وقوع هذه الطائرات في أيد معادية، فيتعرض أمن الولايات المتحدة للخطر، وذلك رغم كل القيود التي فرضتها الادارة الاميركية على استعمال تلك الطائرات من قبل السعودية.

الواقع أن قلق اسرائيل من صفقة طائرات «أواكس» سياسي وليس عسكرياً. فالأواكس هي طائرة نقل عادية، محدودة القدرة على المناورة، وتحتاج إلى حماية مكثفة ومعقدة في مواجهة المقاتلات المتطورة، والتي تمتلكها اسرائيل. ناهيك عن أن هذه الطائرات ستديرها طواقم أميركية، تخضع لقيادة اميركية، وليس سعودية، وبالتالي فخطرها الأمني على اسرائيل غير قائم. والخطر، كما تراه اسرائيل فعلاً، ليس من تلك الطائرات في أيد سعودية، وإنما من السعودية وفي يدها تلك الطائرات. فهي ترى، في تزويد السعودية بمثل هذه الطائرات، مؤشراً إلى نظرة واشنطن إليها، وإلى موقعها في الاستراتيجية الاميركية الجديدة في المنطقة، وبالتالي، فهي تعتبر السعودية منافساً، ولو قوة، لها على خصوصية علاقتها باميركا وعلى موقعها المتميز في المشروع الامبريالي العام. وكما وقفت اسرائيل ضد تزويد مصر بأسلحة اميركية متطورة وتقوية الجيش المصري في حينه، درءاً لأية إمكانية، ولو ضئيلة، لدخول نظام السادات في تنافس معها، ونجحت في ذلك، هكذا ستفعل بالسعودية، عندما تخوض هذه الأخيرة في الأخذ والرد معها على أرضية ما يسمى بالتسوية، والدلائل واضحة. وأول تلك الدلائل، ولعله ليس آخرها، هو الاعلان الصريح عن «التعاون الاستراتيجي»، والذي يبدو موجهاً أصلاً إلى السعودية